الفصل السادس

إستراتيجية الأمن الغذائي والمائي

«ماذا بعد أن يصل عدد سكان العالم العربي إلى ٦٣٣ مليونًا بحلول عام ٢٠٥٠ م؟»

بحسب إحصاءات الأمم المتحدة، فإنه «من المتوقع أن يتجاوز عدد سكان العالم ٨,٥ مليار نسمة بحلول عام ٢٠٣٠، وذلك وفقًا لتقرير صادر عن إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١٥، ومن المتوقع أيضًا، أن يصل عدد سكان الأرض بحلول عام ٢٠٥٠ إلى ٩,٧ مليار نسمة، ويصبح ١١,٢ مليار نسمة بحلول عام ٢١٠٠م، حيث إن معظم الزيادة ستكون في المناطق النامية خاصة إفريقيا، ويمكن أن يصل عدد سكان العالم العربي إلى ٦٣٣ مليونًا بحلول عام ٢٠٥٠م» [٦٤]، وفقًا للإحصائيات السكانية التي أجرتها الأمم المتحدة في عام ٢٠١١م، حيث سيكون لهذا الارتفاع في النمو السكاني آثار سلبية مضاعفة على معدل الاستهلاك الغذائي؛ الأمر الذي يعني أننا أمام أزمات غذائية قادمة، وأننا مطالبون بتحقيق معدلات تنموية كبيرة، وأن نوظف العلوم والمعارف لمضاعفة الإنتاج، أو أن نواجه هذه الأزمات الناتجة من تراجع معدلات التنمية الزراعية بالمزيد من السياسات الزراعية والتنموية الفاشلة، تدفع بدولنا ومجتمعاتنا إلى درجة شديدة من التبعية الاقتصادية والسياسية، تفقد فيها إرادتها من أجل العيش والحصول على الغذاء، أو نترقب الصراعات والمجاعات والفوضى.

وبالطبع فإن السياسات التنموية الفاشلة تقود في معظم دول العالم إلى حروب داخلية وأهلية وتضعف عوامل الأمن والاستقرار والتماسك الاجتماعي وتؤدي إلى ولادة التدخلات الخارجية التي تستغل هذه الظروف بهدف دفع هذه الدول والمجتمعات في الاعتماد عليها، مما يؤسس لعودة جديدة للاستعمار ولو بشكل هيمنة على الثروات والموارد المختلفة، كما حصل في بعض الدول العربية أخيرًا.

ولمواجهة هذه التحديات ذات العلاقة بالأمن الغذائي، وتقليص مؤشرات الجوع، وفقًا لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية، فإن «علينا تحقيق زيادة في إنتاج الحبوب والمحاصيل الأخرى من أجل توفير ٣ إلى ٤ مليارات طن من الحبوب في عام ٢٠٥٠م، فيما لم يتجاوز هذا الرقم مليار طن عام ١٩٦٠م، ونحو مليارين في عام ٢٠٠٠م، وقد لا يزيد على ٣ مليارات في عام ٢٠٣٠م، وهو ما يقتضي تضافر الجهود الدولية لتلبية ارتفاع الطلب على السلع الغذائية بشكل متزايد [٦٥]، والعمل على تقليص عدد الذين يعانون من نقص التغذية كمًّا وكيفًا، بما يتناسب مع توفير السعرات الحرارية الضرورية لتغذية سليمة ومتوازنة، ويتطلب تخطيطًا اقتصاديًّا وتنمويًّا واجتماعيًّا يسهم في تدعيم الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي لهذه المجتمعات والدول، خاصة أن نسب النمو السكاني في ارتفاع شديد، والدول لا يمكنها وحدها توفير حاجات المواطنين دون شراكة تنموية حقيقية.

ويؤكد ذلك غياب الرؤية الإستراتيجية للتنمية والإنتاج، لدى معظم دول العالم الثالث، والدول العربية تحديدًا ستبقى سوقًا للاستهلاك، وسوقًا طاردة للإبداع وتوظيف العلوم لأجل التطور التنموي، حيث تؤكد المعطيات أن الدول العربية خسرت آلاف المليارات بسبب الحروب والفوضى، كان من نتائجها تشويه معالم التنمية في هذه الدول، تمثلت معالمها في تقسيم وحدة الدول وتفتيتها، وعمليات الحروب والاقتتال والصراع الاجتماعي، وتدمير البنى التحتية، وتحطيم التطور المؤسساتي على ضآلته ومحدوديته، واستنزاف الثروات، وقتل الكفاءات وتهجيرها بالقوة، وارتفاع تعداد اللاجئين.

كما أن السياسات الاقتصادية التي لم تضع في الحسبان، ضرورة التوسع في توطيد أركان التنمية الزراعية، وفقًا لدورة اقتصادية متكاملة، وقوة اقتصادية وطنية قائدة، فإن من تداعياتها إفشال دور هذا القطاع الرئيس في التنمية، وجعله قطاعًا

بلا هدف أو نتيجة لكل العاملين به، مما يسهم في تعرض المجتمعات الزراعية لحالة من عدم الاستقرار، تجعلهم عرضة للفشل بسبب عدم نجاعة تلك السياسات، فيتم تحميلهم أثقال الديون دون إدراك أهمية وجود آليات تكاملية للدورة الاقتصادية الزراعية، تسهم في زيادة الإنتاج، وفي إيجاد الأسواق، وفي تطوير الواقع الزراعي، وتعزيز مكانته ووجوده، غير ما نلاحظه أن أغلبية الدول التي غاب عنها التخطيط التنموي الإستراتيجي، أسهم ذلك في تردي أحوالها الإنتاجية الزراعية وتراجعها، وتعرض المزارعين لديها لضغوط شديدة، أفقرتهم ودفعت بهم لترك هذه المهنة، بعد أن كبلوا بالقروض والديون بسبب السياسات الزراعية الخاطئة، وأيضًا الاستخدام الجائر للأدوية الزراعية القاتلة للتجربة وأصبح البحث عن بدائل جديدة بالنسبة لهم حلمًا يساورهم ليل نهار، لم يجدوا غير الزحف الى أطراف وهوامش المدن مكونين مدنًا ملغمة وموتورة ، وهو ما يتعارف عليه بالعشوائيات، وهي قنابل بشرية قادمة، تتصارع فيها الأحياء الفقيرة المستجدة مع الأحياء الغنية والمستقرة، من يملكون مع الأفواه الجائعة، محدثة حالة صدام متوقعة، وهي واحدة من أسباب اندلاع الاضطرابات في بعض الدول؛ بسبب غياب أو ضعف التكامل والتخطيط التنموي، وضعف السياسات الزراعية، وضعف فرص العمل المخطط لها في كل قطاع خاصة وأن « ٦٠ % من العشوائيات في المناطق العربية توجد على أطراف المدن». [٦٦]

واللافت للانتباه أيضًا، أننا جميعًا ننظر إلى التحديات المستقبلية، ونعمل على تشخيصها، ولكننا لا نضع الإستراتيجيات القابلة للتنفيذ لإنجاز الخطط التنموية ولو على مراحل بشكل لا تصبح فيه نسب النمو السكاني أعلى بكثير من نسب النمو الإنتاجي، «فمساحة الأراضي العربية الصالحة للزراعة تصل إلى ٥٥٥ مليون هكتار، مستغل منها فقط ١٣ % أي ما يعادل ٧١ مليون هكتار، ناهيك عن ضعف الإنتاجية، مقارنة بالدول الأوروبية الغربية التي تتجاوزنا بأربعة أضعاف وبخاصة في المحاصيل الزراعية، وتحديدًا في الحبوب، في حين أن متوسط الإنتاج في الدول

العربية يبلغ ١٦٠٠كجم/ هكتار، في حين تستورد الدول العربية نصف احتياجاتها من الحبوب، وبنسبة تصل إلى ٦٥ % من الزيوت، و٧١ % من السكر، ما يمثّل نحو ٧٦ % من الفجوة الغذائية في السلع الرئيسة في عام ٢٠٠٧م، ووصلت إلى ٨١ % في عام ٢٠١٤م، وقد تصل إلى ٩٠ % في عام ٢٠٢٥م، إذا ما استمر الحال على هذا المنوال» [٦٧].

وبحسب تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، فإنّ قيمة الفجوة الغذائية العربية انتقلت «من ٢٨ مليار دولار في عام ٢٠١٠م، إلى ٣٤ مليار دولار في عام ٢٠١١م، ونحو ٣٦ مليار دولار في عام ٢٠١٣م، ومن المتوقع أنّ يواجه الوطن العربي فجوة غذائية بنحو ٧٠ مليار دولار عام ٢٠٣٠م، في حال لم تُفعّل الاستثمارات العامة والخاصة، بما لا يقل عن ٥ مليارات دولار سنويًّا، فيما سيظل نحو ٨٠ مليون عربي يعانون نقصًا في التغذية، وهم يشكلون نحو ٢٥ % من سكان الوطن العربي» [٦٨]

ضمن هذه المعطيات يستنتج المرء والخبير العربي، أن تجارب الأمم الحية فيما يتعلق بالأمن الغذائي تستحق الوقوف عندها بمسؤولية، والسعيد في هذه الدنيا القائمة على الصراع والتعاون من اتعظ بغيره، والشقي من أصبح عبرة للناس واتعظ به غيره، والأمم التي لا تنتج أو ليس من طبيعتها الإنجاز الإبداعي تصبح مع الوقت أممًا عاجزة، ليس لديها حافز إيجابي لمواجهة التحديات المتعاظمة والمتراكمة؛ الأمر الذي يجعلها تعيش قابلية الهزيمة والعمل على إيجاد مبررات لهذه الهزيمة، بدلًا من معالجة نقاط الضعف واستثمار نقاط القوة لديها، بما يصنع لها مجدًا وقامة ومكانة تحت الشمس. كما أن الأمم الحية التي تسخر العلم والثروة لضمان مستقبل آمن لها ومواطنيها، فإنها حتمًا لا تحتاج إلى دورة متكاملة من الوعي والتربية، لكي تتأهل وتعيد البناء النفسي لقواها الحية، كي يعتمدوا على أنفسهم ويأكلوا مما يزرعون ويلبسوا مما يصنعون؛ فالأمم الحية تتجدد عبر عمليات إحياء شبه دائمة

وفي مختلف المجالات، وقد كتب لهذا البلد أن يكون له من أبنائه المميزين، ممن كان لهم دورهم في صناعة تاريخه ومستقبله، ولا يمكن عبور تاريخ المملكة العربية السعودية والمجتمع السعودي دون المرور بشخص الملك المؤسس عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ودوره الكبير في مشروع بناء وحدة الدولة في إطار عقيدة التوحيد، يؤكد أن لهذه الدولة رسالة قائمة على استقلالية الإرادة ووضوح الهدف، وجوهر الأهداف هو إعمار الأرض وحياة الإنسان، كما لا يمكن التجاوز عن الترحل بحثا عن لقمة العيش في فترات تاريخية سابقة سواء كانت في الإطار العربي أو الإسلامي وكذلك التجارة التي أكدت قدرة هذا المجتمع على قبول التحدي مع الطبيعة والبيئة وتمكنه من هضمها واستفادته منها في خبرته الحياتية والعملية التي أكسبته الحصانة والقدرة على النهوض والتطور دائمًا.

واليوم تتعاظم أهمية الأمن الغذائي وتتضاعف تأثيراته، وتصبح الدول مستقلة وحرة بإرادتها السياسية، بمقدار استقلاليتها الاقتصادية وتحقيقها لأمنها الغذائي والمائي ولو في حده الأدنى، ولا يمكن تحقيق هذا الأمن بالاعتماد على العلاقات الدولية فقط، وإنما يتحقق الأمن الغذائي عبر السيطرة والتوظيف الأمثل للموارد كافة، وتعزيز القدرات الإنتاجية والإبداعية والقدرة على المنافسة، وبخاصة في المنتجات الرئيسة؛ لأنه ليس بمقدور الدول أن تكتفي ذاتيًّا بشكل تام في كل شيء، ولكن يمكنها تأمين المستلزمات الأساسية، ويعد ذلك من أولى أولويات صناعة الأمن ببعده الغذائي.

ولعل الأرقام والإحصاءات تؤكد أن وزارة الزراعة والمياه استطاعت أن تترجم إستراتيجيتها على أرض الواقع، وأن تحقق الاكتفاء الذاتي النسبي في الغذاء، وأن تحقق الأمن المائي للمواطن السعودي، وأن تقلص هامش الاعتماد على الاقتصادات الدولية، وما يرافقها في العادة من ضغوط وابتزاز بسبب الحاجة، وكذلك استطاع

المنتج المحلي منافسة المنتج الخارجي، في السوقين المحلي والدولي في بعض السلع الرئيسة، وأسهم ذلك في خفض السعر الدولي لمنافسة المنتج المحلي، ومع ذلك لم تستطع المنتجات الدولية إخراج المنتج المحلي من السوق السعودي؛ لأن شركات الإنتاج الزراعي والحيواني السعودية، أصبح لديها من القوة والخبرة ما يؤهلها لقيادة الأمن الغذائي السعودي، وكذلك الصمود في مواجهة التحديات.

كانت تلك المنجزات ثمارًا لإستراتيجية وزارة الزراعة والمياه لتأمين الاكتفاء الغذائي، ومن ثم تعزيز قوة القرار السياسي، عبر التخلص من ضغط الحاجة إلى الاقتصادات والمؤسسات الدولية، خاصة أننا نعرف هدف أغلبية المؤسسات الدولية، عبر المساهمة في رسم السياسات الزراعية العالمية للسيطرة على اقتصادات الدول والتحكم فيها، وكانت الوزارة تتوقع أن تكون المملكة عرضة لهذه السياسات الساعية لدمج الاقتصاد والغذاء السعودي ضمن سياساتها الدولية، غير أن وزارة الزراعة استفادت من الدعاية الإعلامية التي أشارت إلى شكلية الإنتاج الزراعي السعودي في بداية الأمر؛ ما جعلهم أقل تدقيقًا في هذه الفترة، غير أنهم كانوا ساعين بقوة إلى دمج اقتصادات غالبية الدول من خلال منظمة التجارة العالمية والانضمام إلى منظمة «الجات».

إن مجرد الاندماج يعني الخضوع لهذه السياسات، غير أن الظروف السياسية والاقتصادية الدولية آنذاك كانت مشجعة لنا، كما أن الزراعة في المملكة لم تعنِ الكثير لمنظمة التجارة العالمية آنذاك، فلديها ما يشغلها غير الزراعة والإنتاج الزراعي في المملكة، وقد تمكنت وزارة الزراعة والمياه من الاستفادة من هذه الظروف لتعزيز قناعتهم بأن الزراعة في بلادنا تقليدية وغير مستدامة، وهدفها الرئيس تعزيز الأمن والتطوير والتحديث والتوطين الاجتماعي، ومع ذلك ظلت محاولات الدمج قائمة، لم ييأسوا من طرق أبوابها باستمرار وبأساليب وأدوات مختلفة، وكانت الوزارة تتعامل

مع موضوع الانضمام بشيء من الدبلوماسية التي تضعف إمكانية واستمرارية مناقشة الموضوع أو الاهتمام به، ومع ذلك كانت الأمور تهدأ لفترة، لكنها سرعان ما تتم إثارتها مجددًا، وكان بعض الإعلاميين غير مدرك للآثار السلبية لتقاريرهم الصحافية، وكانت الوزارة لا ترغب في إثارة أحد؛ لأننا نرغب في تحقيق الإنتاج والإنجاز وفرض الأمر الواقع دون بلبلة، أو استعراض إعلامي.

كانوا يحصلون على تقارير دورية عن النشاط الزراعي السعودي، وكنا نداري على إنتاجنا بالكتمان والصمت فترة التأسيس، ونقدم معلومات انطباعية ونمطية أحيانًا، بما لا يمنحهم الحجة للمطالبة بوضعها ضمن السياسات الزراعية الدولية؛ لأننا نعلم أن الهدف هو الحيلولة دون تمكننا من الإنتاج إلى درجة الاكتفاء، رغم دقتهم في الرصد وبخاصة للتقارير المالية الدورية، ولكننا حرصنا ألا نثير اهتمامهم وهواجسهم بما يؤكد وجود إستراتيجية للزراعة ولهذا لم تصدر عنا تصريحات تثبت توسعنا في الإنتاج الزراعي.

منحتنا الظروف الدولية فرصًا كبيرة لا تعوض؛ فالاهتمام العالمي كان منصبًّا على أحداث مفصلية مهمة للأمن الإقليمي والعالمي، فقد كانت الفترة منتصف السبعينيات إلى نهاية التسعينيات حبلى بالمشكلات والأزمات الدولية والإقليمية، وصراع الثنائية القطبية بين أمريكا والاتحاد السوفييتي، منذ حرب فيتنام عام ١٩٧٥ وغزو أفغانستان عام ١٩٧٨م، وسقوط نظام الشاه ١٩٧٨م، وقيام الثورة الخمينية ١٩٧٩م، والحرب الإيرانية - العراقية عام ١٩٨٠-١٩٨٨م، والاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢م، وغزو الكويت عام ١٩٩٠م، فكانت اهتمامات الإعلام الدولي متجهة الأنظار نحو هذه الأزمات والقضايا، ولم يكن هناك اهتمام بالقضايا السعودية الداخلية، إلا ما له علاقة بهذه الأزمات، وقد منحتنا هذه الظروف فرصة للعمل دون أن نوضع في دائرة الاهتمام الجدية.

كانت تلك الفترة صعبة جدًّا ليس في المملكة والمنطقة، بل إنما عالميًّا وإقليميًّا، صراعات عالمية تجري لتأطير العالم وحكمه عبر منظمات دولية هي الأقوى فيها، وهم بالطبع من يفرض الشروط، والدول الأخرى بحسب إمكاناتها تقبل ما يقرر لها أو ترفض ما تستطيع؛ فالسياسات الدولية هي جملة مزدوجة من السياسات القائمة على الصراع والضغوط والابتزاز والتهديد، وأحيانًا حروب غير مباشرة ومباشرة أحيانًا أخرى، ومع ذلك كان صانع القرار السياسي في بلادنا مدركًا لواقع السياسة الدولية، وكان بيننا والأمريكان هامش كبير من العلاقات الاقتصادية والسياسية الإيجابية، ما يسمح لنا أن نرفض ونعدل على بعض التوجهات السياسية والاقتصادية ذات العلاقة باقتصادنا، واللافت أن البعض كان مع سياسة تحرير الاقتصاد كاملًا، رغم ما اعترى العديد من برامج التصحيح الاقتصادي العالمية آنذاك من فشل؛ لأن الدول يمكن أن تلجأ إلى خصخصة بعض القطاعات لكنها تبقي سيطرتها الإستراتيجية والسيادية على مواردها؛ ولهذا ومن جانبنا مارسنا ضغوطًا كبيرة لإخراج هذا القطاع من الاتفاق مع الهيئات والمؤسسات الأمريكية تلك الفترة.

كانت البداية مع اللجنة الأمريكية المشتركة Saudi-American joint commission حيث يتم التفاهم على تحديد القطاعات لوضع معايير لها، بالتعاون مع هذه اللجنة، حيث تصبح هذه المعايير ملزمة لاقتصادنا، وقد وجدنا في وزارة الزراعة والمياه، بأن نوظف علاقاتنا الإيجابية تلك مما يساعدنا بالعمل على عدم وضع القطاع الزراعي ضمن مظلة هذه اللجنة؛ لأننا كنا نعي جيدًا أن القطاع الزراعي سيتأثر، ويصبح تحت سيطرة الشركات الأجنبية وخاصة مع فوارق الإمكانات العلمية والتقنية، لكنا وجدنا أن نسوغ للجانب الأمريكي أسبابًا تسمح لنا بألا ندخل هذا القطاع ضمن هذه اللجان، وكانت مبرراتنا بأنه قطاع تقليدي، وأن القروض والمعونات هدفها التوطين والاستقرار الاجتماعي، وتحديث وتطوير المجتمعات من بدوية إلى

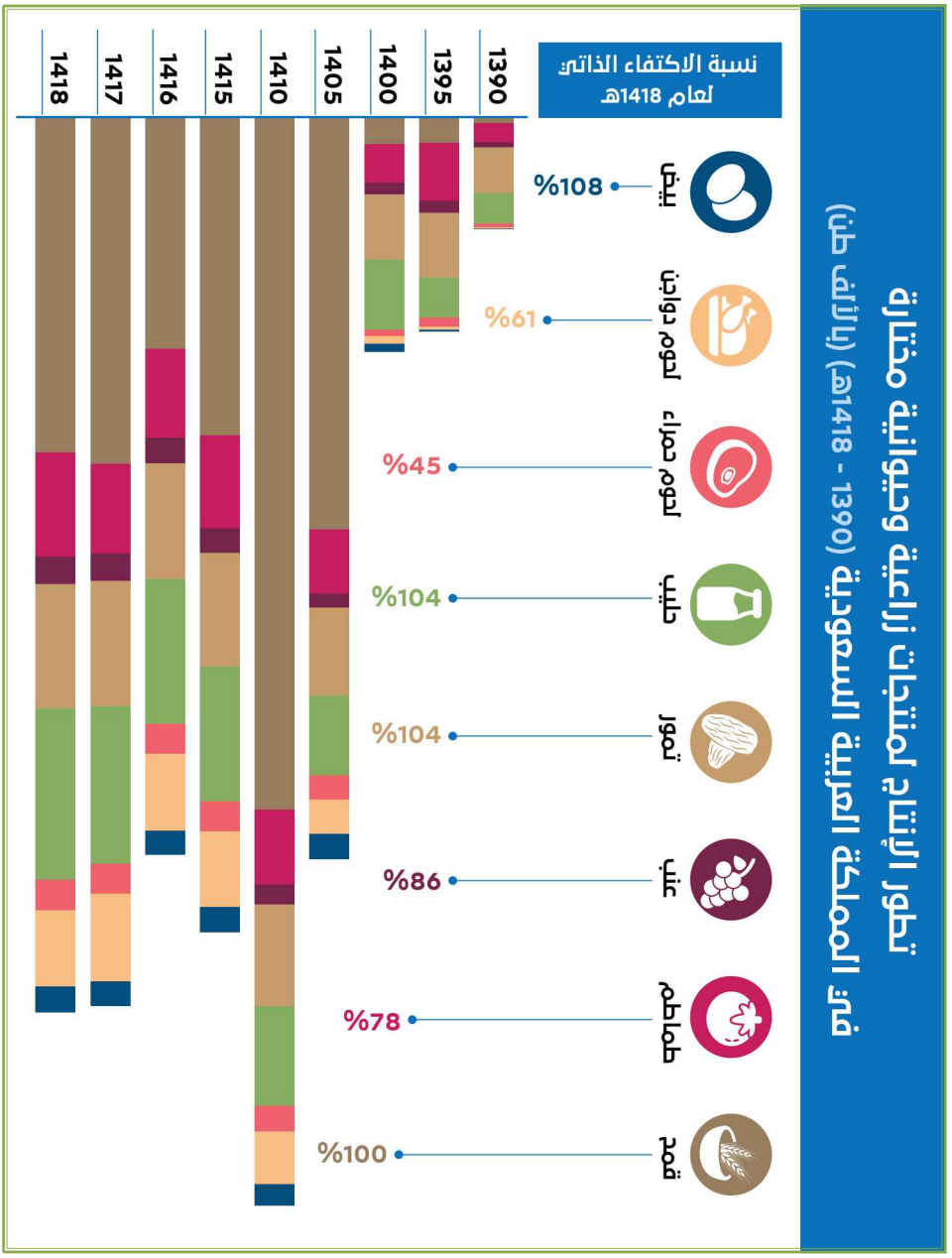
تطور الإنتاج لمنتجات زراعية وحيوانية مختارة
في المملكة العربية السعودية (1390 - 1418هـ) (بالألف طن)
نسبة الاكتفاء الذاتي
لعام 1418هـ
1390
1395
1400
1405
1410
1415
1416
1417
1418
البيض
108%
لحوم الدواجن
61%
لحوم الأبقار
45%
الحليب
104%
الأرز
104%
العنب
86%
الطماطم
78%
القمح
100%

زراعية متعلمة، ويوضح ذلك بيان اللجنة السعودية - الأمريكية المشتركة الصادر بتاريخ ١٤/١٠/١٩٨٢م، الذي يشير إلى الاتفاق على برامج مختلفة لدعم التعاون الاقتصادي المشترك وآلية تنفيذ المشاريع، والرسالة الموجهة في حينه من الرئيس الأمريكي آنذاك إلى وزير المالية رئيس الجانب السعودي في هذه اللجنة، توضح درجة الاهتمام الأمريكي بالاقتصاد السعودي.

ما إن نجحنا في الوزارة في إخراج الزراعة من ضمن نطاق اهتمام اللجنة الأمريكية - السعودية المشتركة، حتى دخلت المملكة في مفاوضات مع منظمة التجارة العالمية، حيث كانت المملكة تشارك بصفة مراقب في جولات (الجات GATT) (الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة)، التي عقدت خلال الفترة ما بين ١٩٨٦-١٩٩٣م، حيث انضمت المملكة في ١٣/٦/١٩٩٣م، وانضمت إلى منظمة التجارة العالمية في ٢١/١٢/١٩٩٥م.

لقد استطاعت المملكة بجهود الفرق الفنية استثناء الزراعة والمياه أيضًا من أي التزامات تفرضها هذه المنظمة، وكذلك استطاعت الزراعة والمياه الخروج من تحت سيطرة شركات نقل التقنية، وبذلك تمكنا بدبلوماسية،عدم الاصطدام معهم؛ لأننا كنا نرى واقع الزراعة في الدول التي رضخت وقبلت التعاون مع هذه المنظمات، رغم أن المملكة والفريق المفاوض قد أبلى بلاءً حسنًا في موضوع الخصوصية في بعض المفاصل الرئيسة، وبذلك استطعنا حماية القطاع الزراعي والأمن الغذائي السعودي من التأثير الخارجي، حيث إن مشاركتهم لنا ستؤدي في المحصلة إلى السيطرة على هذا القطاع الحيوي وإرهاقه، وكانت المفاجأة خروج هذا المارد الأخضر، حيث لم نلجأ إلى مؤسسات التمويل الدولية في حينه، وبقينا متمسكين بخيارنا المحلي، حيث رفضنا الحصول على القمح بأسعار مخفضة على إنهائه في بلادنا، والسبب أن لدينا

معرفة بطرق وأساليب التجارة الدولية التي أثرت في الكثير من البيئات الزراعية في دول كانت منتجة وأصبحت مستوردة.

كانت الشركات الدولية قوية لأبعد الحدود، وهي تمتلك موارد دول، ولها فريق مؤثر يعمل في المؤسسات والمنظمات الدولية، ومنخرط جدًّا في السياسة الغربية عمومًا، حيث يمتلك الغرب شركات وأذرعًا مختلفة إعلامية واقتصادية وغيرها من مراكز القوى والنفوذ، ولها حضورها في مؤسسات التمثيل الرسمية، وعليه، فنحن مجتمعات ودول تحت المراقبة، وبذلك لا يمكن أن يبقي هذا القطاع خارجًا عن دوائر السيطرة، لكن حجم العلاقات السعودية الدولية، وإقناعنا لهم بأن هذا القطاع محدود الأهمية؛ لأنه مرتبط بعوامل بيئية - اجتماعية سمحت لنا بإخراجه من نطاق اهتماماتهم تلك الفترة، ومع ذلك ظلت هناك مطالب متواصلة تقف خلفها الشركات الدولية، إلى أن جرى استيعابها وامتصاصها بالاستجابة النسبية لها بعد نهاية التسعينيات لأسباب عديدة، فقد وجدت الدولة أن القطاع الزراعي أصبح قوة كبيرة لا يمكن أن يتأثر بهذا القرار ويمكن العودة عنه في أي وقت، حيث تم وقف زراعة القمح بقرار رسمي، وأصبحت المملكة تستورده من الخارج، بينما ظلت القاعدة الزراعية قائمة ضاربة جذورها بقوة في الأرض؛ لأن الدورة الزراعية قد بدأت ولا مجال لمواجهتها أو إعاقتها رغم تلك الضغوط، إضافة إلى قوة الشركات الزراعية الوطنية، التي واجهت أيضًا أي تغييرات تمس مصالحها، إلى حين وجدت الحكومة ضرورة العودة ثانية لإنتاج القمح، وإن كانت بنسبة أقل من السابق، غير أنها حالة إيجابية تؤكد أن صانع القرار السياسي والاقتصادي لديه رؤية حقيقية في مواجهة التحديات المستقبلية وبخاصة فيما يتعلق بالأمن الغذائي.

إستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي

وانطلاقًا مما تقدم فإننا وبالنظر إلى إستراتيجية وزارة الزراعة والمياه في تحقيق الأمن والاكتفاء الغذائي فقد حققت الإستراتيجية أهدافها؛ بصناعة الأمن الغذائي محليًّا؛ «لأن ذلك يسهم في تعزيز قاعدة الأمن والاستقرار، ويحرر دولنا ومجتمعاتنا من الضغوط، مع إدراكنا أهمية وضرورة التعاون الدولي، وأن الأمن يحتاج إلى مثل هذا التعاون، غير أنه في الأمن الغذائي يبدو الأمر مختلفًا؛ لأن عدم وجوده يعني أن نكون عرضة للابتزاز وعدم الاستقرار، حيث حولت بعض السلع الغذائية كالقمح والأرز إلى سلع إستراتيجية تستخدم كسلاح ووسيلة لخدمة أهداف الدول ومصالحها الخاصة».[٦٩]

وزارة الزراعة وصناعة الاكتفاء الذاتي

لقد عملت وزارة الزراعة والمياه ضمن رؤية إستراتيجية متكاملة ومترابطة الأهداف، تعتمد على الأرض والمزارع والسياسات الزراعية، والقروض والإعانات، وتوزيع الأراضي وفقًا لنظام الأراضي البور، النظام الذي ربط بين توزيع الأرض وتملكها وتنميتها واستغلالها الزراعي المشروط للحصول على الدعم، وأيضًا أوجدت الأسواق، والأبحاث والوقاية الزراعية، والتوطين الزراعي، والشركات الزراعية الضخمة كقاطرة زراعية، ومزارع للتسمين ومصانع الألبان ومشتقاتها، ومزارع للدواجن والبيض، وصيد الأسماك والزيوت والتمور ومشتقاتها أيضًا، ونظام نقل وتوزيع للمنتجات يغطي أراضي المملكة والدول الخليجية المجاورة، وبعد اكتمال دورة الإنتاج، بدأت أسعار الكلف تتناقص مع الوقت، وكانت التجربة في نضج وتعمق وتجذر، وخلال فترة لا تزيد على ثلاثة أعوام من بدء المنتجات الزراعية، تمت استعادة توازن السوق، وحدث تراجع في كلف الإنتاج وزيادة في العائدات وحضور

في السوق المحلي، بل بدأت الجودة والنوعية تتجاوز المنتجات المستوردة من الخارج، وتمتلك القدرة على منافستها، رغم أننا لم نمنع استيراد أي منتجات خارجية.

خلال سنوات قليلة لا تتجاوز ثلاث أو أربع سنوات، أصبح لدى المملكة فائض واكتفاء ذاتي في عديد من المنتجات الأساسية، وبأسعار تقل كثيرًا عن المستورد،

حيث كان حريًّا ببعضهم أن يقف عند اكتفاء المملكة من الغذاء، سواء كانت زراعة خضراوات وقمح وزيت وزيتون، وتمور، أو إنتاج حيواني، دواجن وبيض، ولحوم، وحليب وألبان ومشتقاتها، وأسماك وروبيان، وبين إصرار بعضهم على توجيه الاتهامات بضرورة وقف زراعة القمح، بحجة استهلاك المياه، رغم أن المستهدف يجب أن يكون زراعة الأعلاف؛ لأنها الأكثر استنزافًا للمياه وليس القمح وهو ما تم أخيرًا بشكل يؤكد نجاعة السياسات الزراعية ونشير هنا بوضوح إلى أهمية السياسات الزراعية ببعدها الوطني وكيف إنها ساهمت فعلًا في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي ، ومع ذلك كانت وزارة الزراعة والمياه تدرك أن الحملة الإعلامية ليست بسبب المياه، وإنما بهدف وأد التجربة أولًا وأخيرًا.

إن التأثير السلبي في مسارات التنمية الاقتصادية في الدول النامية، وتحويل اقتصاداتها التي كانت تتمتع بالاكتفاء الذاتي النسبي إلى اقتصادات تستورد الغذاء وإلى اقتصادات استهلاكية وتبذيرية لا قيمة للإنتاج في حياتها، من أبرز أسباب أزمة الغذاء في العالم، واكتشفت وزارة الزراعة والمياه كيف تحولت دول عربية رئيسة من دول مصدرة للقمح إلى مستوردة، تستجدي الدعم الخارجي، حيث أسهم ذلك في إضعاف هذه الدول وجعلها تحت ضغط الحاجة، وأصبحت حاجاتها الإستراتيجية لا تصنع محليًّا، بل تتحكم فيها دول خارجية، وكذلك كيف تضمنت الاتفاقات مع دول كبرى نافذة بنودًا تضعف توجهات هذه الدول في تعزيز صناعة وزراعة القمح، والاستنبات الزراعي عمومًا، وكيف عاشت بعض دولنا العربية سياسات التجويع المعروفة «النفط مقابل الغذاء»، بينما عرف عن هذه الدول تاريخيًّا، أنها أرض منتجة للزراعة ويغطيها سواد ظل الأشجار والمزروعات الكثيفة، وفيها الأنهار والمياه العذبة، والأراضي الخصبة والأيدي العاملة الماهرة بينما نلحظ في هذه الآونة توجه جديد للدولة عنوانه الأبرز امتلاك مقومات القوة الشاملة وتوطين الصناعات

العسكرية وتعزيز صناعة الأمن الغذائي وهذا ما تؤكده جملة القرارات الملكية التي أعادت القطاع الزراعي إلى دائرة الاهتمام وخاصة إعادة زراعة القمح.

استهداف ثروات واقتصادات العالم

على الرغم من أن قوة المملكة السياسية والاقتصادية تمكنها من القدرة على تحقيق جانب كبير من أهدافها والحد من الضغوط الخارجية، إلا أن حجم المعاناة كان كبيرًا، فكيف بالدول ذات الإمكانات المحدودة أو التي تعتمد في بعض احتياجاتها الاقتصادية على علاقتها بالدول الأخرى، إذ إن الدول تستغل حتى الجوانب الإنسانية لفرض سياسات موازية مقابل تأمين الحد الأدنى من هذه الحاجات.

هذا السلوك يذكرني ذلك ببعض الكتب التي تناولت طبيعة وأبعاد السياسات الدولية في السيطرة على اقتصادات الأمم، حيث يوضح كتاب «صناعة الجوع - خرافة الندرة» Food first the muth of scarcity لجوزيف كولنز وفرانسيس مور، اللذين أكدا فيه أن الجوع ما هو الإ صناعة مثله مثل أي صناعة أخرى، هناك من يستفيد ويكسب أرباحًا وفيرة منه، فتصدير الجوع والحروب والأمراض إلى الدول النامية نظرًا لامتلاكها موارد متعددة، يهدف إلى تعزيز السيطرة على مواردها؛ لأنه يمكن لو تم استثمار هذه الموارد، أن تصبح هذه الدول مؤثرة في المعادلة الاقتصادية الدولية، ولحرمان هذه الدول من هذه الثروات، يجري كما قلنا حرف مسارات التنمية فيها، حيث تقوم الدول الكبرى بإدخال هذه الدول في حروب وأزمات، وأحيانًا يقوم ذوو المصالح بإنشاء هذه الأسباب أو الاستعانة بهم؛ لكي تزدهر تجارتهم وتتضاعف أرباحهم عبر ربط هذه الاقتصادات بالمؤسسات الاقتصادية الدولية المهيمنة.

وفي هذا الصدد يقول المؤلفان:«إن مهمتنا واضحة؛ فنحن - مواطني عالم الرفاهية - بحاجة إلى إقامة حركة تكشف حقيقة أن نظامًا واحدًا تدعمه

الحكومات والهيئات ومجموعات النخبة المالكة للأراضي، هو الذي يهدد الأمن الغذائي في كل من بلداننا وبلدان العالم الثالث. والقوى التي تخرج الناس من عملية الإنتاج في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وبذلك تخرجهم من نطاق الاستهلاك، يتضح أنها القوى نفسها التي حولت النظام الغذائي إلى واحد من أكثر قطاعات اقتصاداتنا خضوعًا للسيطرة المحكمة» [٧٠]. ويضيفان أيضًا: «إن تشخيص الجوع أنه نتيجة لندرة الغذاء و الأرض هو لوم للطبيعة على مشكلات من صنع البشر؛ ففي العالم يوجد على الأقل ٥٠٠ مليون من البشر سيئي التغذية أو الجائعين، هذا الجوع يوجد في مواجهة الوفرة وهنا تكمن الإهانة». [٧١]

ولذلك علينا التفكير فيما يقوله العلماء الغربيون أنفسهم، ممن كانت لديهم أخلاقيات ينتصرون لها، بينما يتنازل بعضنا عن أخلاقياته الوطنية والإيمانية لتبرير السياسات الاقتصادية الدولية، والتغرير بمجتمعاتنا بمعلومات مغلوطة، لا يزال لبعضها تأثير حتى اليوم، وكذلك تغرير المؤسسات الدولية الداعية لتحديد النسل بوصفه وسيلة للحد من الاستهلاك وتقليص عدد الفقراء، بينما تنجح مجتمعات فيها كثرة من البشر، في تطوير الإنتاج وأدواته بشكل نوعي وتكتفي غذائيًّا وتصبح مصدرة للخارج، حيث ينعكس التطور الاقتصادي على نوعية وتحضر هذه المجتمعات، سواء في التعليم أو مواجهة الأمراض.

علينا أن نفكر بعمق ووعي وأمانة، فيما يقال أو نقول، وألا نأخذ الأمور بأنها مسلمات غير قابلة للنقاش، فالصين في العشرينيات من القرن الماضي، كانت تعرف بأرض المجاعات، وأنه وفقًا للقوانين الغربية، فإن عدد السكان هو المشكلة في هذه المجاعات، ولكن اليوم نلحظ أن الصين وعلى الرغم من تضاعف أعداد البشر فيها، فإنها الدولة الثانية على مستوى العالم في الإنتاج، والتصدير للخارج، وستكون الصين في قادم الأيام قوة اقتصادية لا يمكن مواجهتها إلا إذا بادرنا بزيادة الإنتاج

الذاتي المحلي، قد تكون الصين بحاجة إلى الأسواق اليوم، وتأكيد حضورها العالمي، ولا مانع لديها من أن تبيع سلعها بمنافسة كبيرة لرخص الأيدي العاملة من جانب، ومن جانب آخر فإنها تعتمد على سياسة الإغراق الاقتصادي والمزاحمة السوقية، ولكن هل ستبقى الصين تنظر كذلك للأمور من زاوية اقتصادية فقط، أعتقد أن الدول التي تؤثر في الأسواق وتهتم بالممرات الحيوية العالمية، لديها تطلعات سياسية، فهي والغرب عمومًا يبحثون عن الموارد والأسواق الاستهلاكية ويحاربون الإنتاج لدى هذه الدول، وعليه فإن الأمن الغذائي الحقيقي لا يمكن أن يتحقق ما لم نبادر في استثمار وتوظيف مواردنا الذاتية، وتدريب الإنسان السعودي على الإنتاج والتطوير، وتدريب مواردنا البشرية بصيغ عالمية كما تعمل الهند، حيث تسيطر العمالة الهندية المدربة على قطاعات وإدارات تنفيذية لعديد من الشركات والمؤسسات والبنوك، وانطلاقًا مما تقدم فإن على الدول والمجتمعات أن تستعد لقادم الأيام، حيث سيزداد عدد سكان العالم بشكل مضاعف ويزداد الطلب على تأمين الغذاء وتصبح الدول والمجتمعات متأثرة بتحكم المنتجون حيث تفيد المؤشرات وحسب التقارير الدولية "بأن نحو ١٢٤ مليون شخص عانوا انعدام الأمن الغذائي خلال عام ٢٠١٧م" [٧٢]، وتعتقد هذه التقارير أن هذا الازدياد في الطلب على الغذاء يفيد بأن دولًا عديدة على أبواب مجاعات حقيقية.

ولا شك أن الحروب والأزمات والإجراءات المفروضة تؤدي إلى سياسات البحث عن مجالات عمل أخرى، ففي إفريقيا حرموا المزارعين من زراعة أراضيهم؛ لأنهم كانوا بحاجة إلى عمالة رخيصة للبحث عن الذهب والألماس والنحاس، وكذلك إزالة أي ضريبة على الغذاء المستورد لتصبح أسعاره أقل كلفة من المنتج المحلي لضرب اقتصادات هذه الدول، ومن ثم يصبح العمل في الزراعة أمرًا لا قيمة له، كما أن هذه الحروب تؤدي إلى هروب الكفاءات العلمية، ففي حرب احتلال العراق عام ٢٠٠٣م، هرب أكثر من ٥٠ ألف عالم عراقي في أدق التخصصات العلمية، وبخاصة في العلوم

الزراعية والهندسية والطبية والتقنية والإدارية، وقتلت إيران أكثر من ١٣٠٠ عالم عراقي في العلوم والهندسة العسكرية، وفي الأزمة السورية عام ٢٠١١-٢٠١٨م، خرج ما لايقل عن مليون ونصف المليون عالم من مهندس وطبيب في تخصصات علمية مختلفة ونادرة، حيث بدأت الدول الغربية تفصح عن رغبتها في استقطاب اللاجئين منهم، لمعالجة النقص الحاصل من جراء ضعف النمو السكاني في هذه الدول، ناهيك عن تدمير البنى التحتية، وتدمير حضارة بلاد الشام وبلاد الرافدين.

واللافت للانتباه أيضًا، أن المملكة استطاعت تحقيق الاكتفاء الذاتي في القمح والأغذية الرئيسة، ولا يمكن تصور دور ذلك في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي؛ فالاكتفاء الذاتي يعني إنتاجًا سعوديًّا تشارك فيه الشركات والمؤسسات والمزارعون، ويستفيد منه الوطن والمواطن والمقيم، ويحدث تطور في بيئة العمل ذات العلاقة بالجانب الزراعي، وبالمياه والثروة الحيوانية والسمكية، ولكن تشير المعلومات إلى الارتفاع في حجم الاستيراد بعد سنوات من وقف إنتاج القمح، حيث «ارتفعت كميات القمح المستورد للسوق السعودية، أكثر من ٩٠٠ في المئة، خلال تسع سنوات، وتحديدًا منذ ٢٠٠٨ حتى أكتوبر ٢٠١٦م، وكانت المؤسسة العامة للحبوب قد توقعت أن يتم استيراد ٣٩,٦ مليون طن من القمح خلال عشر سنوات مقبلة، وتحديدًا من عام ٢٠١٧ حتى ٢٠٢٥ في ظل توقعاتها بالنمو السنوي لواردات القمح تدريجيًّا، من عام ٢٠١٧ وعلى مدى عشر سنوات، لتصل كمية واردات القمح المتوقعة في ٢٠٢٥ إلى نحو ٤,٥ مليون طن، بينما كانت التوقعات بألا تتجاوز ٣,٥ مليون طن في نهاية عام ٢٠١٦م» [٧٣]، وهذا مع الأخذ في الحسبان أن الاستهلاك والطلب العام يتضاعفان عالميًّا، وكذلك ارتفاع الأسعار في ازدياد، إلى جانب النمو السكاني، ناهيك عن انخفاض أسعار البترول عالميًّا، واضطرار الدول والمجتمعات للبحث عن مصادر بديلة للدخل، وأيضًا للغذاء المستورد.

إن الاكتفاء الذاتي أو الأمن الغذائي لا يعني القدرة على تأمين الغذاء من السوق الدولية، والمواصفات العالمية، كما جاء على ذكره المؤشر السنوي للأمن الغذائي العالمي، الذي تصدره (الإيكونوميست إنتليجنس) للإعاشة حيث وضع هذا المؤشر الكويت الأولى عربيًّا وعالميًّا تقع في المرتبة ٢٦، وسلطنة عمان في المرتبه الثانية عربيًّا والمرتبة ٢٨ عالميًّا، وقطر حلت في المرتبة الثالثة عربيًّا و٢٩ عالميًّا، والمملكة في المرتبة الرابعة عربيًّا وحلت عالميًّا بالمرتبة ٣٢، وحلت الإمارات خامسًا على المستوى العربي والمرتبة ٣٣ عالميًّا.

إن هذه المؤشرات على أهميتها إلا أنها جزء من وعي زائف بالأمن الغذائي حيث إن الأمن الغذائي الحقيقي هو ما تم إنتاجه داخليًّا، بحيث لا يستنزف ثروات الدول والمجتمعات المادية، ويسهم في تعزيز وتطوير التنمية الداخلية وتعيق القدرة على المنافسة ويعزز القدرة الاقتصادية والسياسية في هذه الدول.

من الافتراس إلى الابتلاع

ولعل كتاب «الاغتيال الاقتصادي للأمم» لجون بيركنس (John Perkins)، واحدًا من الكتب المهمة التي توضح العلاقة بين الدول الكبرى والصغرى، حيث يصف الكاتب ثلاث مراحل تتبعها الدول الكبرى ضد الدول النامية، ومنها، أن تبدأ ما يسميهم القتلة الاقتصاديين الذين يقدمون النصائح والاستشارات غير الصحيحة لهذه الدول ودفعها للفشل، حيث كانت مهمتهم الرئيسة إقناع الدول المستهدفة بأخذ قروض ضخمة من المؤسسات المالية والبنوك الدولية؛ لتمويل مشاريع مبالغ فيها، وبفوائد مضاعفة، ودون مراقبة لاتجاهات الصرف، حيث تقع هذه الدول تحت سيطرة هذه القوى الاقتصادية، وتصبح عاجزة عن خدمة تبعات الدين، إضافة إلى أن مهمة إيجاد طبقة مرتبطة ومستفيدة ذات علاقة مع الخارج، تبرر هذه السياسات والإجراءات، وتصبح جزءًا من اللعبة؛ فإن قبلت الدولة العرض، أحكمت

هذه المؤسسات قبضتها على خناق هذه الدول؛ لأنها بذلك لن تستطيع سداد ديونها، وإن فشلت مهمة القتلة الاقتصاديين جاء دور من سمّاهم (العملاء المتعاونين)، ومهمتهم الرئيسة إنضاج الرأي العام وإيصاله إلى مرحلة قبول تصفية السياسات الوطنية، أو الانقلاب عليها، أو عبر توظيف مؤسسات مجتمع مدني ممولة من الخارج تسهم في التخريب الاجتماعي وتسميم أفكار المجتمع.

وكما حدث مع عمر طورخوس في بنما الذي أغتيل عام ١٩٨١م بتفجير طائرته؛ كونه كان مؤمنًا بالإصلاح الاقتصادي -الاجتماعي وحماية الفقراء، لكنه لم يؤيد الشيوعية وليس معجبًا كلية بالرأسمالية، ولم يستجب لإغراءات بكين وموسكو. لقد كان مصممًا على كسب حرية بنما من الولايات المتحدة دون تحالف مع أعدائها. ومن قبله حدث الأمر مع رئيس الوزراء الإيراني محمد مصدق، وعندما فشل (العملاء) في تصفية السياسات الوطنية، تحركت الجيوش لاحتلال البلد، كما حدث مع هوجو شافيز، وكذلك صدام حسين في العراق عام ٢٠٠٣م، ومن قبل مع الرئيس نورييغا في بنما، التي دمرت بلاده بلا مبرر، وأصبحت محكومة من العسكر المتحالفين مع الشركات الدولية وتجار المخدرات، هذا مع تحفظنا على السياسات الخرقاء لبعضهم، التي أعطت الآخر مبررات عديدة للتدخل وفرض الأمر الواقع.

واللافت جدًّا، أن جون بيركنز يؤكد دور مجموعة التقارير التي يكون "الهدف منها إقناع هذه الدول بأن هذه القروض والمشاريع المُنفَّذة من خلالهم، ستسهم في تعزيز النمو الاقتصادي، الذي يتمثل من وجهة نظرها من خلال النمو في الناتج الإجمالي القومي، ولكن للناتج الإجمالي القومي طبيعة مخادعة، إذ إن نموه قد يتحقق حتى لو صب في مصلحة شخص واحد، أو مجموعة من الأشخاص يزدادون ثراءً، حتى لو وقعت أغلبية السكان تحت خط الفقر" [٧٤]، وهنا نعود إلى التقارير

والدراسات العتيدة التي صدرت عن القمح والمياه في السعودية، والتي كانت مخادعة ومثل هذا النوع من التقارير.

وعليه، فإننا عندما ندرس التاريخ الاقتصادي للدول والمجتمعات والحضارات، نكتشف أن الزراعة هي بداية رئيسة وحقيقية للتقدم والتنمية، وأن الحضارات قامت على أعمدة رئيسة منها الزراعة والمياه والاكتفاء الذاتي، والسيطرة البحرية، وأن معظم الحروب العالمية، كانت بحثًا عن الموارد، وفتحًا لأسواق جديدة، وظلت علاقات التبعية الاقتصادية، تعد انتقاصًا من الإرادة السياسية والسيادية للدول، والمجتمعات.

على الرغم من قوة نظرية الاقتصاد الإسلامي، التي تحقق التوازن والعدالة وترفض الفائدة، ونظام المشتقات المالية، وتهدف إلى تعميم الفائدة التنموية، حيث يرفض الإسلام إنتاج وتصنيع كل ما من شأنه تدمير البشرية، ويدعو للحفاظ على الموارد، إلا أن الغرب له نظرياته الاقتصادية والسياسية التي تجاوزت المنظومات القيمية والأخلاقية عندما يتصل الأمر بمصالحه، ففي عام ١٧٩٨ طرح توماس مالتوس نظريته التي دعا فيها للتخلص من الفائض البشري، حيث يرى «أن التكاثر السكاني أسرع من زيادة الإنتاج الزراعي وكميات الغذاء المتوافرة للاستهلاك، وأن هذا سيؤدي بالنتيجة إلى اختلال التوازن بين عدد السكان من جهة، وإنتاج الغذاء اللازم لإطعامهم من جهة أخرى؛ ما يؤدي إلى حدوث مشكلات اقتصادية واجتماعية خطيرة من فقر وجوع، وبروز لظواهر مجتمعية سيئة كالتشرد والتسول واحتراف النصب والسرقة، وأن أعداد السكان ستتضاعف كل ربع قرن، وستستمر في الزيادة إلى ما لا نهاية ما لم يقف عائق أمام هذا النمو من محددات كالمجاعات، والحروب، والأوبئة، والكوارث طبيعية، وعمليات تنظيم النسل». [٧٥]

ولم يتوقف الأمر على مالتوس، فقد خاطب وزير الدفاع الأمريكي الأسبق روبرت مكنمارا الاقتصاديين والخبراء في نادي روما في ٢/١٠/ ١٩٧٩م، قائلًا لهم: «إن الارتفاع الصاروخي لعدد سكان العالم يشكل أكبر عائق أمام التطور الاقتصادي والاجتماعي؛ لهذا ينبغي منع وصول عدد سكان الأرض إلى ١٠ مليارات ولا يتحقق ذلك إلا بطريقتين: الأولى خفض معدل الولادات، والثانية رفع معدل الوفيات، والأخيرة يمكن تحققها بسهولة في العصر النووي، إذ يمكن للحروب أن تؤدي الغرض، إضافة إلى المجاعات والأمراض». (٧٦)

ونحن ننظر إلى هذا العالم المصاب بسعار القوة المنفلتة والمتوحشة، فإنه لن يتورع عن استخدام أو توظيف أو حرمان الدول والمجتمعات، أو إدخالها في حروب وفوضى من أجل تحقيق مصالحه، وهنا تتعاظم أهمية صناعة الأمن الغذائي وضرورة امتلاكه ولو في حدود معينة، وضرورة التعاون العربي والإسلامي التكاملي لتحقيقه بمعناه الأشمل، وعليه نحن عندما ننظر إلى التجربة الزراعية والإنتاجية السعودية، نشعر بالفخر، وأكاد أجزم أن قادتنا عندما يجدون النصيحة الأمينة والغاية النبيلة، فإنهم لا يعارضون أي توجه يعزز معالم قوة بلدانهم ومجتمعاتهم، كما أنني من خلال نظرة ورؤية شاملة وعلمية لما أنجزته وزارة الزراعة والمياه وما حققته المملكة، ومن خلال وزارة الزراعة والمياه، أقول إن هذا البلد هو موضع رعاية ربانية، فما تحقق من اكتفاء ذاتي في المجالين الزراعي والحيواني يكاد يكون لافتًا للاهتمام، والإعجاب أيضًا، فعلى الرغم من الفؤوس والمعاول التي تهاوت على القطاع الزراعي إلا أنه ما زال قائمًا ومن أقوى قطاعات الإنتاج التي يلمسها المواطن بيديه، ويراها بعينيه يوميًّا.

كما أن التخريب الاقتصادي وبحسب ما نقرأ ونعلم عنه، يأتي عبر صور مختلفة، كالدفاع عن المياه لمنع زراعة القمح، وترك زراعة الأعلاف رغم استهلاكها

المضاعف من المياه، أو توجيه النشاط الزراعي باتجاه زراعة الفراولة على حساب زراعات أساسية ورئيسة مثل القمح والقطن كما جرى في دول شرق أوسطية، أو تعزيز انتشار مؤسسات المجتمع المدني ذات التمويل الأجنبي، لإبعاد المواطنين عن العمل المنتج الحقيقي، وبدء دورة النقاشات التي لا تجدي ولا تغني ولا تسمن من جوع، حيث يكون لهذه المؤسسات هدف تدميري في معظم الأوقات، تجعل المجتمع معتمدًا عليها، وبعد ذلك يجري التحكم فيه، وتوظيفه واستخدامه بالضد من دوله ومجتمعاته.

كما يمكن التوقف والتأمل في التجارب الإفريقية وفي دول أمريكا اللاتينية، حيث مورست ضغوط على دول إفريقية للتخلص من خزينها الإستراتيجي من القمح والحبوب، بحجة توافره في السوق الدولية، دون حاجة إلى دفع أثمان لقاء عمليات الخزن الإستراتيجي لمحاصيلها تلك، وعندما ضرب التصحر عددًا من الدول الإفريقية، لم تجد هذه الدول ما يمكنها إطعام مواطنيها، وأوصدت أمامها أبواب المعونة الدولية، وضربت المجاعة سكانها، ليموت في أزمة واحدة ما لا يقل عن ١٨٠٠ مواطن، ولم يتوقف الأمر عند ذلك فقط، بل لحل أزمتها، اضطرت لتقديم تنازلات اقتصادية كبيرة.

كما أن الدول الإفريقية التي أصبحت سوقًا استهلاكية للمنتجات الغربية، وفي الوقت نفسه سيطرت الشركات الدولية على اقتصادات وثروات هذه الدول، ودعمت قوى معينة ذات ارتباطات خارجية، وأطاحت بحكومات وطنية، حيث أصبح بعضهم يسخر من هذه الدول بوصفها بـ «جهاز الاستقبال العالمي»،أي أنها تعيش على مخلفات هذه الدول ولعلنا نتوقف هنا أمام معوقات التنمية في هذه الدول، وكيف لعب الآخر دورًا في تكريس التخلف وإعاقة مسارات التنمية الاقتصادية، وتعزيز الحروب الأهليّة والصراعات المسلحة، والديون الثقيلة التي ترهق كاهل

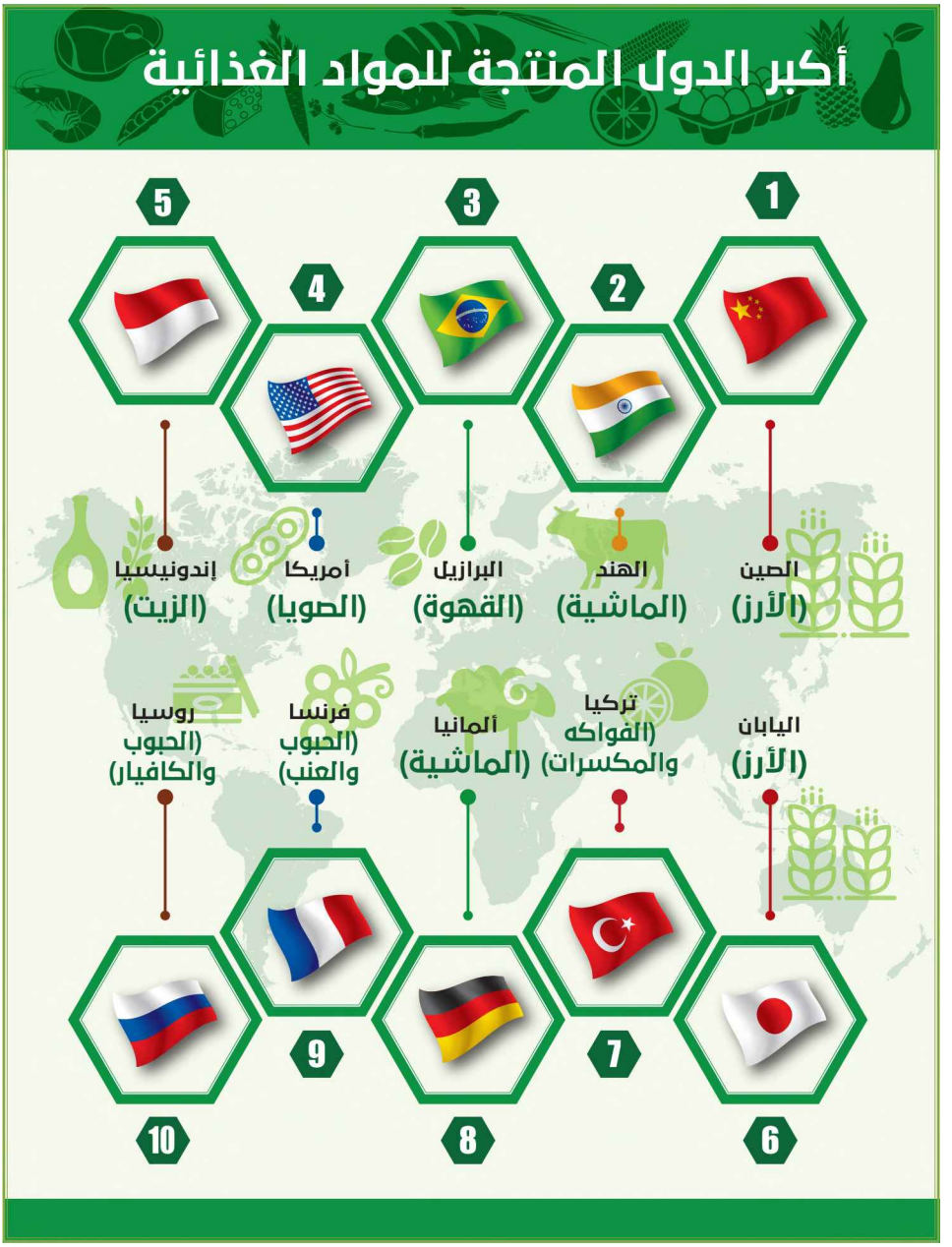
أكبر الدول المنتجة للمواد الغذائية
1
الصين
(الأرز)
2
الهند
(الماشية)
3
البرازيل
(القهوة)
4
أمريكا
(الصويا)
5
إندونيسيا
(الزيت)
6
اليابان
(الأرز)
7
تركيا
(الفواكه والمكسرات)
8
ألمانيا
(الماشية)
9
فرنسا
(الحبوب والعنب)
10
روسيا
(الحبوب والكافيار)

الاقتصادات الإفريقية، التي تبلغ نحو ٤٠ % من دخلها القومي، إضافة إلى هيمنة المؤسسات الدولية، وتفشي ظاهرة الأمية، وانتشار الفساد في مختلف مرافق الدولة في إفريقيا، ناهيك عن الانقلابات الشديدة العديدة.

أما في أمريكا اللاتينية، ونتيجة لعمليات التخريب والإفساد الاقتصادي، تم تعميم الفوضى في مفاصل دولها، وتمت إشاعة وحماية الفساد، وعقد تحالفات بينه وبين المؤسسات العسكرية ورجال المافيا والعصابات، وتم قتل روح الدولة والمواطنة وبناء منظومة علاقات فساد مريبة ذات ارتباط بالخارج، نتيجة لثقل الفساد على الاقتصاد الوطني.

ويعترف القرصان والقاتل الاقتصادي في كتابه بالقول: «إن هدفهم من إغراق الإكوادور بالديون كان لأنها تسبح فوق بحر من البترول متمثلًا في غابات الأمازون، فكان من الواجب إستنزافها حتى آخر قطرة بترول. أما ما تحصل عليه الإكوادور من بيع بترولها فمن عملية بيع كل ١٠٠ دولار من عائد المواد الخام تحصل شركات البترول على ٧٥ دولارًا، والـ ٢٥ دولارًا المتبقية يذهب ثلاثة أرباعها لسداد الديون الخارجية، ومعظم ما يتبقى تذهب لتغطية شؤون الجيش وغيره من النفقات الحكومية» حيث تتوقع الدراسات الإحصائية أن هذه الدول تحتاج إلى أكثر من ٦٠ عامًا لسداد ديونها الخارجية» [٧٧] والأمر لن يتوقف هنا بالطبع بل أن العالم يشهد فوق ذلك تغييرًا في المناخ وأن أول ضحايا ارتفاع درجات الحرارة والكوارث المناخية هو الأمن الغذائي، «رصد النظام الأكثر هشاشة في الدول النامية والاقل نموًا ويمس أكثر الناس ضعفًا وأقلهم موردًا ». [٧٨] ولعل لجنة الأمن الغذائي قد أشارت الى ذلك بشيء من الاستغراب والخوف عندما أوضحت في بيان لها أكدت فيه بأن «سكان العالم سيشهدون نموًا مستمرًا من المتوقع أن يصل إلى ٩,٦ مليار نسمة في عام

٢٠٥٠م، وأنه سيلتزم زيادة الإنتاج العالمي من الأغذية بنحو ٧٠ % لإطعام عشرة مليارات من السكان». [٧٩]

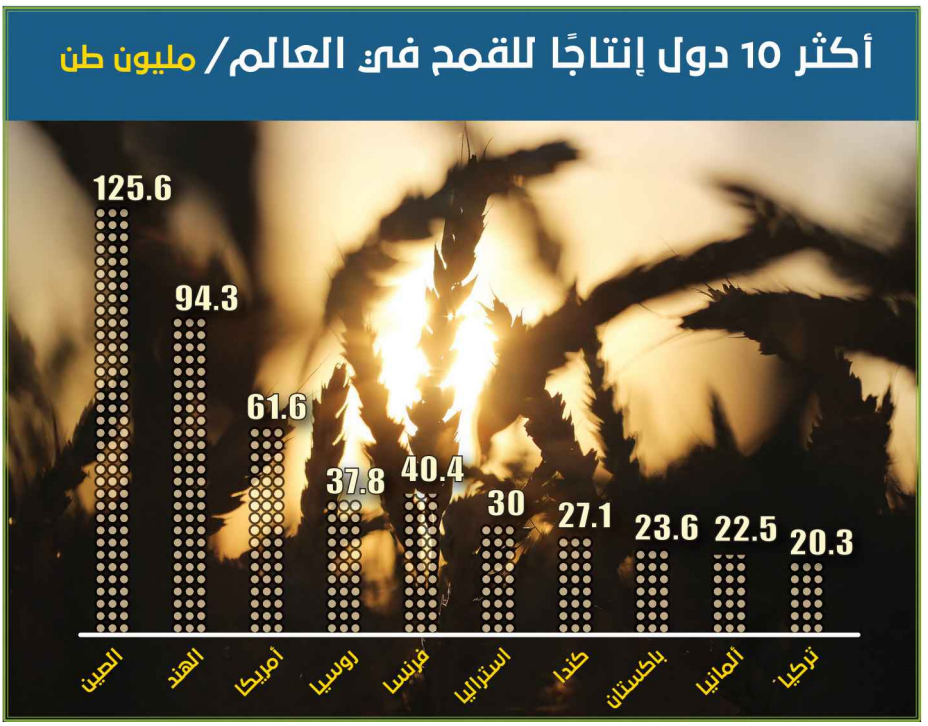

أمام هذا كله، فإنه حري بنا أن نفتخر بأن تجربة السعودية في الزراعة والإنتاج الحيواني، هي تجربة وطن ومواطن؛ لأنها صناعة أثبتت جدواها، ورسخت جذورها، واستطاعت أن تصمد وتقاوم الضغوط المختلفة، وعليه عندما نرغب في عقد مقارنات علينا أن ننظر لتلك الدول التي تتماثل مع ظروفنا، كيف كانت وكيف أصبحت، فمثلًا نجح الهنود على صعيد تأمين الأمن الغذائي من الزراعة واللحوم الحيوانية والأسماك، وهم اليوم ينافسون في صادرات القمح لدول العالم، حيث تشير الأرقام إلى أن الهند « تنتج نحو ٨٦ مليون طن من القمح سنويًّا، ويكفي

إنتاجها لإطعام عدد سكانها الضخم والتصدير للخارج، حيث تحتل المركز السابع كأكبر مُصدر زراعي في العالم». [٨٠]

ومع ذلك، وأثناء عقد تلك المقارنات، فإن السؤال الذي يطرح نفسه دائمًا: لماذا نجحوا ولماذا فشل غيرهم؟ فعلى الرغم من أن مصر مثلًا يمكن مقارنتها بالهند في عوامل كثيرة، من حيث الحجم السكاني المرتفع، وفيها بدأ التعليم مبكرًا قبل عديد من الدول العربية، وفيها مجتمع مدني راسخ ومؤسسات وقوانين، وتطور اجتماعي، وفيها مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، وفيها النيل والدلتا، وعمالة ماهرة ومتخصصة، ومع ذلك تحتاج المساعدات الدولية والأمريكية، حيث يوضح هذا الأمر ومن دون نقاش، أن صناعة الأمن الغذائي أمر مرتبط بالقرار السياسي والسيادي .

علينا أن نقتنع أن عالم اليوم لا يقبل الضعفاء، ولا يحترم الشعوب والمجتمعات غير المنتجة والمبدعة، ويعدها عالة على المجتمع الدولي المتطور، وإذا استطاعت دولنا في وقت معين مبادلة الآخر سلعة بسلعة وسياسة بسياسة، فهذه المبادلة غير متكافئة، ومختلة لمصلحة الآخر، كما أن الحاجات في ازدياد ونسب النمو السكاني في هذه المجتمعات في ارتفاع، والوقائع تشير إلى أنه إما أن نعمل على تأمين الأمن الغذائي لهذه الأفواه مستقبلًا، وإما أن تواجه مجتمعات عدم الإنتاج أمرين: الأول فوضى وحروب داخلية بسبب ضعف الإنتاج، وبسبب الحاجة، ولا يمكن تأمين كل شيء من الخارج، والأمر الثاني: عودة جديدة للاستعمار بطبيعة اقتصادية، وتفتيت وقسمة جديدة لهذه المجتمعات، بما يسهم في تعزيز حاجتها واعتمادها على الآخر.

كما أن الغرب أو الدول المتطورة بدأت تؤثر فيها النظريات الاقتصادية والاجتماعية، وأصبحنا كمجتمعات غير منتجة حقول تجارب للسياسات الدولية، فقد طرح العالم اليهودي جاريت هاردن مفهوم التوازن البيئي، وفكرة «أخلاقيات قارب النجاة»، إذ لا يمكن تأمين كل شعوب العالم، فبعضها عبء على المنتجين وعلى

العالم، ومن ثم يمكن التخلص من هذا العبء حفاظًا على التوازن، مؤكدًا "أن الطعام لا يفي العالم اليوم ومستقبلًا، وأن الطعام يجب أن يؤمن لأصحاب الفرصة في الحياة، وأن على قائد السفينة ألا يأبه بصراخ الجياع الذين يصارعون الأمواج ونهايتهم ستكون الغرق، فإن ذلك يجب ألا يشعر قائد السفينة بوخز الضمير، فمحافظته على الركاب الذين هم أجدر بالحياة أهم كثيرًا من ذرف الدموع على مجموعات بشرية غير قادرة على الإنتاج وتشكل عبئًا على البشرية" [٨١].

هذا المنطق هو محرك رئيس لعديد من السياسات الاقتصادية الدولية، فسياسة المعونات التي تستقبلها الدول والمجتمعات ليست لغايات إنسانية ونبيلة فقط، بل هي جزء من أدوات التأثير والنفوذ والسيطرة ، ولعل نصائحهم في العادة تأتي كمن يضع السم في الدسم، ويسهم في حرف مسار التنمية؛ حيث يذكرني ذلك بقول الحطيئة:

دع المكارم لا ترحل لبغيتها
واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي

دروس وعبر وتجربة

قد أكون محظوظًا على الجانب الشخصي أني قضيت أعوامًا مديدة وزيرًا للزراعة والمياه، في بلد يمتلك قوة اقتصادية وسياسية هائلة، عملت فيها بالتعاون مع الزملاء على تنفيذ إستراتيجية وصناعة الأمن الغذائي السعودي، وكذلك تحقيق الشراكة الإستراتيجية مع القطاع الخاص، الذي قاد قطار التنمية الزراعية والحيوانية في بلادنا، حيث استطاعت الوزارة أن تحقق أهدافها على أرض الواقع الملموس والعملي، حيث لم تكن نجاحاتها إعلامية وافتراضية، بل على العكس تمامًا.

وأذكر في هذا الصدد، أننا في وزارة الزراعة والمياه كنا في غاية الشفافية مع ولاة الأمر، وفي هذا المقام أذكر أنني عندما استأذنت خادم الحرمين الشريفين

الملك فهد بن عبدالعزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالاستقالة، لم تصدر عنه أي إشارة بالموافقة، بل طلب مني العدول عن هذه الفكرة، ودامت المشاورات أكثر من عام.

كما أنني بعد سنوات من ترك العمل الرسمي، ومعاينتي ومتابعتي كمراقب للنشاط والإنتاج الزراعي والحيواني في المملكة، كنت وما زلت أرى أن الشركات الزراعية أثبتت أنها قلاع وطنية كبيرة لا يمكن تجاوزها، وأن المنتج الزراعي والحيواني ومشتقاته، يصل إلى مختلف مناطق وهجر المملكة، ولا يزال محافظًا على قوة حضوره ووجوده في السوق، ومنافسته للمنتج الخارجي، وأن التوقف عن دعم وزراعة القمح، والعودة إليه بعد سنوات، يؤكد بما لا يقبل الشك، صحة السياسات الزراعية آنذاك، وأن هذا يتناسب و فكرة تعزيز الإنتاج والأمن الغذائي، ونحو مصادر اقتصادية جديدة وبديلة غير النفط.

كما كنت أتطلع وأحاول تفسير الأسباب التي تحولت فيها دول منتجة فعلًا من أكبر مصدر للقمح إلى أكبر مستورد، وأقارن بين دول لا تمتلك الموارد الأولية، وأصبحت من كبريات الدول المصنعة، ودول متخلفة ينخرها الفساد، إلى دول جاذبة للاستثمارات، وفي كل تلك المعطيات كان العلم ومنظومة القيم، من الضوابط الأصيلة للتطور والتنمية والتقدم.

هذه الإضاءة الخاصة بسنوات عملي العشرين في وزارة الزراعة والمياه الممتدة منذ عام ١٩٧٥ إلى ١٩٩٥ م، وما تم تحقيقه وإنجازه وما زال باقيًا تلحظه كل عين وتلمسه كل يد، أجد نفسي على المستوى الشخصي مطمئنًا بأن الزراعة والإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي والأمن الغذائي من الحقائق الراسخة في بلادي، حيث إن الاهتمام الرسمي بمنظومة تحلية المياه، وكذلك بالزراعة وبالثروة الحيوانية، والسمكية يزداد يومًا بعد يوم، وأعتقد بأن هناك مؤشرات وتوجهات في هذه القطاعات في المرحلة الحالية حيث تشهد المملكة اهتمامًا بالإنتاج المحلي، حيث

أصبحت كما عملنا وكما نأمل قوة إضافية لقوة المملكة، عدا عن كونها قوة في تعزيز الأمن الوطني ببعده التنموي والاقتصادي.

كلي أمل بأن الشباب السعودي والعربي والمسلم المتسلح بالعلم والمعرفة والإيمان قادر على تحقيق أهدافه والوصول إلى مبتغاه في ا لبناء والتنمية متجاوزًا العراقيل والصعاب كافة لتحقيق الأمن والاستقرار عبر تعزيز الاستقلالية الاقتصادية القائمة على الإنتاج والتوظيف الأمثل للموارد على اختلافها.